حلول مقترحة لحل مشكلة البطالة فى مصر
(ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة)
"دراسة الجدوي الاقتصادية لمشروع حضانة براعم النور"

إعداد
ولاء عبد النبى عبد الفتاح محمد
باحثة بكلية التربية طفوبة بجامعة المنيا

١- مقدمة:

تعاني مصر مثل سائر الدول النامية من مشكلة البطالة، والتي تفاقمت خاصة بعد أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١، وهذا ما يبينه الجدول التالي، ولكن كثير من الدول ذات الكثافة السكانية كالصين، استطاعة أن تتغلب علي مشكلة النمو السكاني المرتفع عن عدة طرق، ومنها تشجيع الصناعات الصغيرة.

وأكبر دليل علي دور الصناعات الصغيرة في القضاء علي مشكلة البطالة، فصناعة الأثاث في دمياط والتي تقوم على مبدأ التخصص والتكامل، لافتاً إلى أن المحافظة لا يوجد بها بطالة، فحتى الأطفال الصغار والموظفون يعملون في ورش صناعة الأثاث، وكذلك السيدات.

ويبين الجدول التالي تطور حجم البطالة في مصر:

جدول (١) تطور معدلات البطالة في مصر خلال الفترة (٢٠١٦-١٩٩٠)

السنة	مجمل الناتج المحلي مليار دولار	معدل نمو الناتج المحلي ٪	صافي الميزانية مليار دولار	الديون الخارجية مليار دولار	صافي الميزان التجاري مليار دولار	الاستثمار الأجنبي المباشر		التضخم٪	البطالة٪
						القيمة مليار دولار	٪ من الناتج المحلي		
١٩٩٠	٤٣,١	٥,٧	٤,٠-	٣٣,٠	٥,٥-	٠,٧	١,٧	١٦,٨	٩,٣
١٩٩١	٣٧,٠	١,١	٢,٣-	٣٢,٦	٣,٠-	٠,٣	٠,٧	١٩,٧	٩,٦
١٩٩٢	٤١,٩	٤,٤	٠,٩-	٣١,٢	١,١-	٠,٥	١,١	١٣,٦	٩
١٩٩٣	٤٦,٦	٢,٩	١,٦-	٣٠,٧	٢,٠-	٠,٥	١,١	١٢,١	١٠,٩
١٩٩٤	٥١,٩	٤,٠	٢,٣-	٣٢,٥	٢,٨-	١,٣	٢,٤	٨,٢	١١
١٩٩٥	٦٠,٢	٤,٦	٢,٥-	٣٣,٥	٣,١-	٠,٦	١,٠	١٥,٧	١١,٣
١٩٩٦	٦٧,٦	٥,٠	٣,١-	٣١,٥	٣,٧-	٠,٦	٠,٩	٧,٢	٩
١٩٩٧	٧٨,٤	٥,٥	٤,٠-	٣٠,٠	٤,٧-	٠,٩	١,١	٤,٦	٨,٤
١٩٩٨	٨٤,٨	٤,٠	٦,٥-	٣٢,٣	٨,١-	١,١	١,٣	٣,٩	٨
١٩٩٩	٩٠,٧	٦,١	٦,٠-	٣١,١	٧,٥-	١,١	١,٢	٣,١	٨
٢٠٠٠	٩٩,٨	٥,٤	٥,٤-	٢٩,٢	٦,٦-	١,٢	١,٢	٢,٧	٩
٢٠٠١	٩٧,٦	٣,٥	٣,٩-	٢٨,٣	٤,٧-	٠,٥	٠,٥	٢,٣	٩,٣
٢٠٠٢	٨٧,٩	٢,٤	٣,٢-	٢٩,٦	٣,٨-	٠,٦	٠,٧	٢,٧	١٠
٢٠٠٣	٨٢,٩	٣,٢	١,٨-	٣٠,٤	٢,١-	٠,٢	٠,٣	٤,٥	١١

٢٠٠٤	٧٨,٨	٤,١	٠,٩-	٣١,٤	١,١-	١,٣	١,٦	١١,٣	١٠,٣
٢٠٠٥	٨٩,٧	٤,٥	١,٧-	٣٠,٥	٢,٠-	٥,٤	٦,٠	٤,٩	١١,٢
٢٠٠٦	١٠٧,٥	٦,٩	١,٤-	٣١,٠	١,٧-	١٠,٠	٩,٣	٧,٦	١٠,٥
٢٠٠٧	١٣٠,٥	٧,١	٤,٨-	٣٤,٦	٦,٠-	١١,٦	٨,٩	٩,٣	٨,٨
٢٠٠٨	١٦٢,٨	٧,٢	٧,٢-	٣٣,٩	٩,١-	٩,٥	٥,٨	١٨,٣	٨,٧
٢٠٠٩	١٨٩,٠	٤,٧	١٠,٣-	٣٥,٤	١٢,٥-	٦,٧	٣,٦	١١,٨	٩,٤
٢٠١٠	٢١٨,٩	٥,١	٩,٣-	٣٦,٨	١١,٥-	٦,٤	٢,٩	١١,٣	٩
٢٠١١	٢٣٦,٠	١,٨	٨,١-	٣٥,٢	٩,٧-	٠,٥-	٠,٢-	١٠,١	١٢
٢٠١٢	٢٧٩,٤	٢,٢	١٨,٨-	٤٠,١	٢٢,١-	٢,٨	١,٠	٧,١	١٢,٧
٢٠١٣	٢٨٨,٦	٢,٢	١٥,٨-	٤٦,٦	١٨,٣-	٤,٢	١,٥	٩,٤	١٣,٢
٢٠١٤	٣٠٥,٥	٢,٩	٢٢,٥-	٤١,٨	٢٥,٨-	٤,٨	١,٦	١٠,١	١٣,٢
٢٠١٥	٣٣٢,٧	٤,٤	٢٤,٥-	٤٨,٥	٢٨,٢-	٦,٩	٢,١	١٠,٤	١٢,٨
٢٠١٦	٣٣٢,٨	٤,٣	٢٦,٨-	٦٧,٢	٣١,١-	٨,١	٢,٤	١٣,٨	١٢,١

المصدر: أحصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق: تأثر حجم العمالة بالأحداث السياسية، فقد ارتفع معدل البطالة في مصر من ٩٪ في عام ٢٠١٠، إلي ١٢٪ في عام ٢٠١١، وذلك بسبب أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١.

وقد تزايدت فى السنوات الأخيرة أهمية دراسات الجدوى، فى ضوء التقدم التكنولوجى السريع، حيث أصبحت المشروعات أكثر تعقيداً مما يتطلب ضرورة إجراء الدراسات اللازمة لتحليل مختلف الجوانب المتعلقة بمراحل الإنتاج والتسويق والربحية الخاصة بها، مع توفر بيانات كافية عنها تمكن من الحكم على جدواها فى مرحلة متقدمة، كما أنه مع تزايد تطبيق اقتصاد السوق تتزايد المنافسة بين المشروعات، مما يتطلب زيادة الحاجة إلى دراسات متخصصة عن مختلف المشروعات للتعرف على أكثرها مقدرة على مواجهة المنافسة، يضاف إلى ذلك أنه مع تقدم مراحل التنمية الاقتصادية وعدم وضوح المشروعات الأكثر ربحية فإن الأمر يتطلب إجراء مجموعة دراسات تفصيلية لتوضيح مختلف جوانبها الاقتصادية والفنية وعلى ذلك تتمثل أهمية دراسات الجدوى الاقتصادية فى سعيها لإقامة الدليل العلمى على مدى جودة أو صلاحية المشروع المقترح إقامته أو القرار المطلوب اتخاذه بإنفاق استثمارى معين وهو ما يتطلب فريق عمل من تخصصات مختلفة وعلى درجة عالية من المعرفة والخبرة والذى يتوقف تكوينه على طبيعة المشروع.

٢- مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في هذا المشروع في محاولة الإجابة عن السؤال التالي:

هل توجد جدوي اقتصادية من إنشاء مشروع صغير (حضانة براعم النور؟).

٣- أهمية البحث:

تلعب المشاريع الصغيرة دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم، وذلك لدورها الفعال في تشغيل العمالة، حيث توفر المشاريع الصغيرة فرص عمل واسعة جداً نظراً لصغر رأس المال المستثمر للعامل ومن ثم المساهمة بفعالية في حل مشكلة البطالة وتعظيم الناتج، وكذلك إسهامها في ولادة مشاريع جديدة.

وعادة ما تناط مسؤولية إقامة المشاريع الكبيرة بالحكومات نظراً لحجم الاحتياجات المالية والبشرية الكبيرة إضافة إلى المستلزمات والمتطلبات الأخرى، والتي يصعب على المستثمر الفرد تأمينها، تاركة للقطاع الخاص مهمة إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وعليه تتمثل أهمية المشروع، في **النقاط التالية**:

- تشكل نواة للمشروعات الكبير.
- توفر فرص عمل متنوعة وبتكاليف رأسمالية منخفضة.
- عامل مهم لتنمية المناطق الريفية، وتقليل الهجرة من الريف إلى المدن (الحضر).
- تستخدم الموارد المحلية بدرجة كبيرة.
- تتميز بالمرونة في مواجهة التقلبات الاقتصادية.
- دعم سياسات الاكتفاء الذاتي على الأقل في بعض السلع والخدمات والتقليل من الاستيراد وتحسين الصادرات والمساهمة الفعلية في دعم الناتج القومي.

٤- فرضية البحث: يقوم البحث علي إختبار صحة **الفرضيةة التالية:**

توجد جدوي اقتصادية من إنشاء مشروع صغير (حضانة براعم النور).

٥- أهداف البحث:

يجري التأكيد على دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها النمط الأكثر فعالية في تحريك القوى العاملة شبه الماهرة وغير الماهرة باتجاه عملية التصنيع، وهو ما يأتي تزامنا مع الاهتمام الذي يعطى عادة إلى مسألتي: توفير فرص العمل للأفراد الذين يتسمون بمهارة عالية نسبياً وتوسيع نطاق التنمية الصناعية في الاقتصاد ليشمل كافة المجالات، وسيتبع ذلك الكثير من التساؤلات بشأن كل من وضع الحدود الدقيقة للصناعات الصغيرة والمتوسطة لتميزها عن الصناعات الكبيرة وعلاقة حجم المؤسسة بالكثافة النسبية للعنصر الإنتاجي من جانب وبكفاءة استخدام المدخلات من جانب آخر، وكل هذا يقدم صورة شاملة عن الصناعات الصغيرة في علاقاتها الهيكلية باعتبارات الموقعية وتنظيماتها المؤسسية.

وتؤدي المشاريع الصغيرة دوراً مهماً في تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم، حيث تشكل نسبة كبيرة من المشاريع الصناعية والزراعية والخدمية وفي مجالات متنوعة، وبالتالي فهي تسهم في التخفيف من مشكلة البطالة، كما تؤدي دورا مهما في

اكتساب المهارات الفنية والتقنية، وهي كذلك صاحبة الدور الأكبر في تلبية احتياجات السكان من السلع والخدمات[١].

فالمشاريع الصغيرة والمتوسطة تعد الأكثر عددا والأكثر اعتمادا على الخامات والكفاءات المحلية، والأكثر استخداما للتقنية المتوفرة محليا كذلك، وبالنظر لهذا الدور وهذه الأهمية حظيت المشاريع الصغيرة باهتمام ملموس في معظم الدول الصناعية وبعض الدول النامية، وعلى صعيد البلاد العربية فقد أدت المشاريع الصغيرة (خاصة في القطاع الصناعي) دورا لا يستهان به في تحقيق بعض أهداف التنمية الاقتصادية، إلا أنها ما زالت تعاني من العديد من المشكلات.

وعليه تتمثل أهداف المشروع، في الأتي:

أ- بيان الدور الذي يمكن أن تقوم به الصناعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة.

ب- بيان مدي مساهمة الصناعات الصغيرة في الحد من مشكلة توزيع الدخل في المجتمع.

ج- بيان مدي الدور الذي تلعبه الصناعات الصغيرة في زيادة الصادرات، وذلك للحد من عجز الميزان التجاري وتوفير موارد النقد الأجنبي لتمويل الموازنة العامة.

٦- منهجية البحث:

أ- الجانب النظري:

استخدم الباحث الأسلوب الاستقرائى والاستنباطي والوصفي، والذى تم من خلاله تجميع البيانات اللازمة عن الدراسة، وقد استخدم الباحث الأسلوب التحليلى والاستنتاج المنطقى من خلال تحليل البيانات محل الدراسة لبيان مساهمة الصناعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية.

ب- الجانب التطبيقي:

تنطوى الدراسة المالية والاقتصادية للمشروع على دراسة الجوانب المالية والاقتصادية للمشروع للتعرف على جدوى تنفيذه من الناحية المالية ومدى تحقيقه لأرباح اقتصادية خلال سنوات عمره المفترضة. أى اتخاذ القرار بالجدوى الاقتصادية للمشروع من عدمها فى ضوء المؤشرات المالية والاقتصادية.

وتناولت هذه الدراسة العديد من الموضوعات المتمثلة في:

- التكاليف الاستثمارية وهيكل ومصادر التمويل.
- تكاليف التشغيل.
- الايرادات.
- التحليل المالي.
- تحليل الحساسية.

(١)قدي عبد المجيد، المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية الاقتصاد، جامعة الأغواط، ابريل ٢٠٠٢.

- **معايير تقييم الربحية المالية للمشروع:**

كما تم استخدام مجموعة من المعايير المالية والاقتصادية لتقييم المشروع، ومنها:
معدل العائد الداخلي IRR، فترة الاسترداد.

٧- خطة البحث:

تم تناول البحث، من خلال ثلاثة محاور:
المحور الأول: مشكلة البطالة وطرق مواجهتها في مصر والدول العربية.
المحور الثاني: مقدمة عن الصناعات الصغيرة.
المحور الثالث: (الحالة العملية) دراسة الجدوي الإقتصادية لحضانة براعم النور.

المحور الأول
مشكلة البطالة وطرق مواجهتها في مصر والدول العربية

سيتم تناول هذا المحور من خلال النقاط الرئيسية التالية:
- **تعريف البطالة وأنواعها.**
- **العرض والطلب على العمالة.**
- **أسباب تفشي البطالة في الوطن العربي.**
- **أهم الآثار المترتبة علي تراجع معدلات التشغيل في الوطن العربي.**
- **جهود ومقترحات لحل مشكلة البطالة في الوطن العربي.**
- **مشكلة البطالة فى مصر: الأسباب واستراتيجيات الحل.**

١- تعريف البطالة وأنواعها:

١-١- تعريف البطالة:

"العاطل عن العمـل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن (١٨-٦٥) بلا عمل وهو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده".

١-٢- أنواع البطالة:

أ- البطالة الاحتكاكية:

هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة الناتجة عن تغيرات في الاقتصاد الوطني، وأهم أسبابها فيما يلي:
- **عدم توافر المهارات والخبرة اللازمة لتأدية العمل المتاح.**
- **صعوبة التكيف الوظيفي الناشئ عن تقسيم العمل والتخصص الدقيق.**
- **التغير المستمر في بيئة الأعمال والمهن المختلفة، الأمر الذي يتطلب اكتساب مهارات متنوعة ومتجددة باستمرار.**

ب- البطالة الهيكلية:

ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة للتحولات الاقتصادية في هيكل الاقتصاد كاكتشاف موارد جديدة أو وسائل إنتاج أكثر كفاءة، ظهور سلع جديدة تحل محل السلع القديمة.

ج- البطالة الدورية أو الموسمية:

ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة ركود قطاع الأعمال وعدم كفاية الطلب الكلي على العمل، كما قد تنشأ نتيجة لتذبذب الدورات الاقتصادية، وتنشأ في البيئة الزراعية.

د- البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية:

- **البطالة الاختيارية** هي الحالة التي ينسحب فيها شخص من عمله بمحض إرادته.
- **البطالة الإجبارية**: فهي توافق تلك الحالة التي يجبر فيها العامل على ترك عمله أي دون إرادته مع أنه راغب وقادر على العمل عند مستوى أجر سائد.

ه- البطالة المقنعة:

تنشأ في الحالات التي يكون فيها عدد العمال المشغلين يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة فائضة لا تنتج شيئا تقريبا.

ز- **البطالة السافرة:** فتعني وجود عدد من الأشخاص القادرين والراغبين في العمل عند مستوى أجر معين لكن دون أن يجدوه، فهم عاطلون تماما عن العمل.

ح- البطالة الطبيعية:

تشمل البطالة الطبيعية كلا من البطالة الهيكلية والبطالة الاحتكاكية وعند مستوى العمالة الكاملة، ويكون الطلب على العمل مساويا لعرضه، أي أن عدد الباحثين عن العمل مساو لعدد المهن الشاغرة، أما الذين هم في حالة بطالة هيكلية أو احتكاكية فيحتاجون لوقت حتى يتم إيجاد لهم عمل، عليه فمستوى البطالة الطبيعي يسود عند التشغيل الكامل.

٢- العرض والطلب على العمالة:

٢-١- أهم الأسباب التي لم تجعل النمو الصناعى السريع يخفف من البطالة:

أ- الفنون الإنتاجية كثيفة رأس المال (الموفرة للعمل).

ب- عدم قدرة القطاع الصناعى وحده علي استيعاب الزيادة السنوية فى عرض العمل.

ج- الهجرة من الريف إلى المدينة.

٢-٢- التناقض بين نمو الناتج والتشغيل :

هل هناك تعارض بين استهداف أعلى معدل لنمو الناتج القومى وأعلى معدل لنمو التشغيل (خفض البطالة)؟ هل لابد أن يضطر الاقتصاد، فى سياق اختياره بين إستراتيجيات التصنيع والفنون الإنتاجية، أن يضحى بأحد الهدفين من أجل الهدف الآخر؟.

٣- أسباب تفشي البطالة في الوطن العربي:

أ - إخفاق خطط التنمية الاقتصادية في البلدان العربية:

تتمثل مظاهر إخفاق خطط التنمية الاقتصادية في البلدان العربية، **ما يلى:**

- فشل برامج التخطيط الاقتصادي وتفاقم أزمة الديون الخارجية:

- تبعات تنفيذ برامج الخصخصة:
- إخفاق برامج التصحيح الاقتصادي وأهم نتائجها علي التوظف:
- التوجيه غير السليم للموارد المالية العربية:

ب- انخفاض الطلب على العمالة العربية عربيا ودوليا.

ج- نمو قوة العمل العربية.

د- الأثار السلبية للمتغيرات الدولية على التشغيل فى البلدان العربية.

٤- أهم الآثار المترتبة علي تراجع معدلات التشغيل في الوطن العربي:

تعتبر معدلات البطالة في الوطن العربي الأسوأ في العالم حيث تجاوز معدلها ١٩,٥% سنة ٢٠٠١ مقارنة بالدول الإفريقية جنوب الصحراء (١٤,٤%) والبلدان الاشتراكية سابقا ١٣,٥% ودول أمريكا اللاتينية ٩,٩% وبعض المناطق الآسيوية أقل من ٤,٢% .

٤-١- الآثار الاقتصادية:

على الرغم من أن التأثيرات السلبية لظاهرة العولمة على الاقتصاديات العربية ومشكلاتها الكثيرة ومن ضمنها البطالة لم تظهر بشكل مباشر حتى الآن، إلا أن الحجم الحالي للبطالة يبعث على القلق أيضاً ويسبب خسائر اقتصادية كبيرة.

وقدرت منظمة العمل العربية أن كل زيادة في معدل البطالة بنسبة ١٪ سنوياً تنجم عنها خسارة في الناتج الإجمالي المحلي العربي بمعدل ٢,٥٪، أي نحو١١٥ مليار دولار، وهو ما يعني ارتفاع المعدل السنوي للبطالة لـ ١,٥%، سيرفع فاتورة الخسائر السنوية إلى أكثر ١٧٠ مليار دولار. وهذا المبلغ يمكن أن يوفر نحو٩ ملايين فرصة عمل، وبالتالي تخفيض معدلات البطالة في الوطن العربي إلى ربع حجمها الحالي. ومما سيساهم في زيادة معدلات البطالة مستقبلاً، وخاصة في الدول العربية ذات الكثافة السكانية كمصر.

تزايدت هجرة العقول العربية في العقود الثلاثة الأخيرة لأسباب كثيرة منها عدم توفير الظروف المادية والاجتماعية التي تؤمن مستوى لائقا من العيش بالإضافة إلى ضعف الاهتمام بالبحث العلمي. تقدر دراسة حديثة صدرت في دمشق إلى أن الخسارة الاقتصادية للدول العربية بسبب هجرة عقولها بـ ١,٥٧ مليار دولار سنويا.

٤-٢- الآثار الاجتماعية:

أ- الشعور بالرفض والعداء: تجاه المجتمع وعدم الإيمان بشرعية أنظمته والامتثال لها، مما يؤدي إلى الانحراف والسلوك الإجرامي.

ب- انخفاض أواصر الروابط: التي يحملها الناس تجاه المؤسسات الرسمية والأنظمة والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع.

ج- المصدر الرئيسي لمشكلة الفقر وزيادة أعداد الفقراء.

د- اتساع ظاهرة الهجرة غير الشرعية بشكل ربما يفوق الهجـرة المماثـلة في التجارب الأخرى، وذلك على رغم شدة القيود المفروضة على الهجرة، مما ولد ظاهرة سميت بقوارب الموت التي تحمل المهاجرين خاصة من دول شمال إفريقيا إلى أوروبا.

٥- جهود ومقترحات لحل مشكلة البطالة في الوطن العربي:

٥-١- الجهود العربية للتصدي لمشكلة البطالة:

أ- الجهود الفردية:

أ- **ففي مصر:** تركزت الجهود في تشغيل الشباب بتمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية، ورصدت له الدولة اعتمادات مالية كبيرة نصفها من موازنتها العامة، وانصب اهتمام الصندوق على دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب تنفيذ مشاريع لصالح الخريجين بتمكينهم من أراض زراعية مستصلحة.

ب- في الأردن: فقد بذلت الحكومة جهودا مضنية لتشغيل الشباب رغم شح الموارد المالية وذلك عن طـريق صندوق التنمية والتشغيل، كما تعمل جهات أخرى على دعم هذا الاتجاه ومنها صندوق المعونة الوطنية، صنـدوق الزكاة وصندوق الملكة عالية للعمل الاجتماعي والتطوعي، غير أن إسهاماتها بقيت محدودة للحد من اتساع حجم ظاهرة البطالة.

ج- في تونس: فتم اعتماد برنامج عمل منذ سنة ١٩٩٨ خاص بتنفيذ عقود تربط بين التدريب والتشغيـل، واستفاد منه قرابة ٦٠% من ذوي التعليم المتوسط و٣٨% من ذوي التعليم العالي. ويقدر عدد الأجانب العاملين في الخليج بحوالي ٩ مليون عامل.

ب- جهود منظمة العمل العربية للنهوض بالتشغيل والحد من البطالة:

بادرت المنظمة منذ نشأتها لتفعيل أنشطتها على المستويات الإقليمية، العربية والدولية.

٥-٢- المقترحات المقدمة لحل مشكلة البطالة في الوطن العربي:

أ- إجراءات الأجل القصير والمتوسط:

- **تشغيل الطاقات العاطلة:** في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال التوسع في برامـج التدريب وإعادة التدريب في مجال المهن اليدوية ونصف الماهرة، خاصة أن مزاولة هذه المهن تعتمد أساسا على الكفاءة الشخصية والخبرة، وتحتاج إلى قدر بسيط من رأس المال، ويمكن أن تستوعب أعدادا كبيرة من العمالة المحلية.
- **وضع برامج خاصة للنهوض بالخدمات الصحية والتعليمية والمرافق العامة:**

الأمر الذي سيترتب عليه خلق فرص عمل منتجة لآلاف الخريجين والمؤهلين للعمل في هذه القطاعات، مع أن هذا الاقتراح يحمل بين طياته حلا جزئيا للبطالة، إلا أنه سيسهم في نفس الوقت في التنمية البشرية التي تمثل إحدى ركائز التنمية المتواصلة.

- **دعم حماية وتشجيع القطاع الخاص المحلي:** وخاصة في المجالات كثيفة العمالة، شريطة أن تتناسب الحوافز المقررة له مع حجم ما يوفره من فرص للعمالة المحلية.

- **تنمية قطاع الخدمات السياحية:** حيث تمتلك أغلب الدول العربية شواطىء سياحية ستمتص كما هائلا من العاطلين لوأحسن استغلالها.
- **تعريب العمالة العربية:** ويتم ذلك من خلال إحلال العمالة العربية محل العمالة الأجنبية في الدول العربية.
- **تبني فكرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة:** التي تعتبر أحد أبرز الآليات الجيدة لمواجهة مشاكل البطالة في الوطن العربي من خلال ما توفره من فرص عمل جديدة للشباب، وتعتبر ملائمة جدا لظروف الدول العربية.
- **الربط بين مناهج وسياسات التعليم والتدريب المهني ومتطلبات أسواق العمل:** لتقليل الفجوة بين مختلف مكونات هذه العناصر.
- **ربط شبكات معلومات التشغيل والتعليم والتدريب طبقاً لمستويات المهارة المحددة:** لرفع معدلات الاستفادة من القوى العاملة العربية والعمل على استقرارها.

ب- إجراءات الأجل الطويل:

- **تحسين الأداء الاقتصادي العربي وتحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية:** بإزالة كافة القيود التنظيمية والقانونية التي تحول دون اجتذاب الأموال العربية في الخارج، والتي تقدر بحوالي ٨٠٠ مليار دولار.
- **زيادة الاستثمار بمعدلات تفوق المعدلات السابقة:** حتى تحقق نمواً يسمح لها بخلق فرص عمل تتناسب مع معدل نمو العمالة الجديدة.
- **معالجة تشوهات الأسواق في الدول العربية:** لأنه كثيرا ما تسيطر عليها العناصر الاحتكارية والطفيلية التي تسيء إلى استخدام الموارد وتوزيعها على المجالات.
- **ضرورة اعتماد وتنفيذ برامج عربية ملائمة للتنمية البشرية:** يتسنى من خلالها الارتقاء بمستويات التعليم والصحة والإسكان والرعاية الاجتماعية، حيث بات ذلك حتمية للارتقاء بمستويات إنتاجية العمل الإنساني العربي.
- **التركيز على قضية التكامل العربى:** وذلك لأنه يسمح بتكامل موارد ومعطيات الأقطار منفردة أوفي مجموعات إقليمية، وعملية التكامل تسهم في التخفيف من مشكلة البطالة في الدول العربية.

٦- مشكلة البطالة فى مصر: الأسباب واستراتيجيات الحل:

٦-١- أسباب مشكلة البطالة في مصر:

- ضعف الاستثمارات القومية الموجهة إلى المشروعات الاستثمارية الجديدة لاستيعاب العاطلين وتقلص هذا البند من ميزانية الدولة.

- عدم الرشد فى الخصخصة وظهور ضحايا المعاش المبكر الذي لا يجدون أى عمل سوى المقاهى والجلوس أمام التلفاز .
- الكساد الذى يواجه القطاع الخاص وفشله فى تشغيل العاطلين.
- تركيز معظم القطاع الخاص على المجالات التى لا تستوعب عدداً كبيراً من العاطلين، والمعيار هو الربحية العالية واسترداد رأس المال بسرعة .
- التضييق على فرص العمل فى دول الخليج، وتفضيل العمالة الهندية والباكستانية.
- العائدون من العراق بسبب الحرب، ولا يجدون عملاً.
- انخفاض معدل الادخار بسبب الفقر وبالتالى ضعف الاستثمار فى مشروعات استثمارية جديدة لأسباب شتى منها ارتفاع الأسعار والحياة الضنك .
- اتجاه الاستثمارات الأجنبية فى معظمها نحو مشروعات الكماليات والمظهريات والمضاربات والتعامل فى سوق الأوراق المالية .
- الانفتاح الاستهلاكي السئ مثل كنتاكى وماكدونالدز والملاهى والمصايف ...إلخ.

٦-٢- أهم السياسات الاستراتيجية لعلاج مشكلة البطالة في مصر:

- **سياسة التعليم**: والتركيز على التعليم المهنى والحرفى فى ضوء متطلبات سوق العمل.
- **سياسة التمويل**: توجيه الاستثمار نحوالمشروعات التى تستوعب أكبر عدد من العاطلين والتى تقع فى مجال الضروريات والحاجيات ودعم الاستثمار طويل الأجل.
- **سياسة الضرائب**: خفض الضرائب والتركيز على ضرائب الدخل وعلى رأس المال وإعطاء إعفاءات للمشروعات الحرفية والصغيرة والتى تقع فى مجال الضروريات.
- **سياسة الخصخصة**: ربط الخصخصة بعلاج البطالة وليس بالبيع أو بالمعاش المبكر.
- **سياسة التدريب**: وضع برامج موضوعية ومتخصصة لتحويل مسارات الخريجين حسب متطلبات سوق العمل.
- **سياسة اتفاقيات سوق العمل**: إبرام اتفاقيات مع الدول العربية بأولوية عمالة العرب.
- **سياسة دعم وتحفيز مؤسسات المجتمع المدنى فى دعم المشروعات الصغيرة:**

يؤكد الواقع الذى نشاهده أن للمشروعات الصغيرة والمتناهية فى الصغر دور رئيسى فى علاج مشكلة البطالة من خلال تفعيل مؤسسات المجتمع المدنى وعلى الأخص الجمعيات الخيرية.

المحور الثاني
مقدمة عن الصناعات الصغيرة

يجري التأكيد على دور الصناعات الصغيرة باعتبارها النمط الأكثر فعالية في تحريك القوى العاملة شبه الماهرة وغير الماهرة باتجاه عملية التصنيع، وهو ما يأتي تزامنا مع الاهتمام الذي يعطى عادة إلى مسألتي: توفير فرص العمل للأفراد الذين يتسمون بمهارة عالية نسبيا وتوسيع

نطاق التنمية الصناعية في الاقتصاد ليشمل كافة المجالات، وسيتبع ذلك الكثير من التساؤلات بشأن كل من وضع الحدود الدقيقة للصناعات الصغيرة لتميزها عن الصناعات الكبيرة وعلاقة حجم المؤسسة بالكثافة النسبية للعنصر الإنتاجي من جانب وبكفاءة استخدام المدخلات من جانب آخر، وكل هذا يقدم صورة شاملة عن الصناعات الصغيرة في علاقاتها الهيكلية باعتبارات الموقعية وتنظيماتها المؤسسية.

وتلعب المشاريع الصغيرة دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم، وذلك لدورها الفعال في تشغيل العمالة، حيث توفر المشاريع الصغيرة فرص عمل واسعة جدا نظراً لصغر رأس المال المستثمر للعامل ومن ثم المساهمة بفعالية في حل مشكلة البطالة وتعظيم الناتج، وكذلك إسهامها في ولادة مشاريع جديدة تدعم النمو

وانطلاقاً من الدور المهم الذي يمكن لهذه المشاريع أن تلعبه في المساهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول، فقد قامت العديد من الدول المتقدمة بدعم وتشجيع هذا النوع من المشاريع وهذا ما ساعد في تحقيق طفرة نوعية مهمة وكبيرة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي في هذه الدول.

وتؤدي المشاريع الصغيرة دورا مهما في تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم، حيث تشكل نسبة كبيرة من المشاريع الصناعية والزراعية والخدمية وفي مجالات متنوعة، وبالتالي فهي تسهم في التخفيف من مشكلة البطالة، كما تؤدي دورا مهما في اكتساب المهارات الفنية والتقنية، وهي كذلك صاحبة الدور الأكبر في تلبية احتياجات السكان من السلع والخدمات[٢].

فالمشاريع الصغيرة تعد الأكثر عددا والأكثر اعتمادا على الخامات والكفاءات المحلية، والأكثر استخداما للتقنية المتوفرة محليا كذلك، وبالنظر لهذا الدور وهذه الأهمية حظيت المشاريع الصغيرة بإهتمام ملموس في معظم الدول الصناعية وبعض الدول النامية، وعلى صعيد البلاد العربية فقد أدت المشاريع الصغيرة (خاصة في القطاع الصناعي) دورا لا يستهان به في تحقيق بعض أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها ما زالت تعاني من العديد من المشاكل.

وعليه سيتم تناول هذا المبحث من خلا **النقاط التالية**:

- المشروعات الصغيرة: المفهوم، معايير التصنيف.
- أهمية ومزايا المشاريع الصغيرة.
- أهم التحديات والصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة.

١- المشروعات الصغيرة: المفهوم، ومعايير التصنيف:

١-١- مفهوم المشروعات الصغيرة:

(٢)قدي عبد المجيد، **المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري**، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية الاقتصاد، جامعة الأغواط، ابريل ٢٠٠٢.

لا يوجد تعريف متفق عليه يحدد ماهية المشروعات الصغيرة، ويعزى ذلك إلى أن اعتماد معيار معين للتعريف سواء من حيث عدد العمال أو رأس المال المستثمر أو المستوى التقني، سينجم عنه نتائج متباينة تبعا لتباين الدول وطبيعة هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، ولكن هنالك عدد من التعريفات التي تنطلق بشكل عام من رغبة متخذ القرار التي غالبا ما تتأثر ببيئة السياسات الاقتصادية والسياسات الرامية لتحقيق هدف تنموي أو إجتماعي ما[٣]، وتعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية" يونيدو "المشروعات الصغيرة بأنها:

"تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد، ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل (الإستراتيجية) والقصيرة الأجل (التكتيكية)، كما يتراوح عدد العاملين فيها (١٠-٥٠) عاملا.

وكما قد يختلف تقييم حجم المشروع داخل الدولة نفسها وذلك حسب مراحل النمو الذي مر ويمر بها اقتصاد تلك الدولة، ومن المعايير المستخدمة معيار العمالة، معيار رأس المال، معيار الإنتاج، معيار حجم ونوعية الطاقة المستخدمة فضلا عن معايير أخرى تأخذ في الاعتبار درجة التخصص في الإدارة ومستوى التقدم التكنولوجي، وقد يكون أكثر المعايير استخدامًا في الدول الصناعية هو معيار العمالة وذلك نظرًا لسهولة الحصول على البيانات وإمكانية تحليلها ومعالجتها إحصائيًا والخروج بنتائج كمية تدعم متخذي القرارات[٤].

كما يصف البنك الدولي المشروعات: **التي يعمل فيها أقل من (١٠) عمال بالمشروعات البالغة أو المتناهية الصغر، والتي يعمل فيها بين (٥٠-١٠) عاملا بالمشروعات الصغيرة، وتلك التي يعمل فيها بين (١٠٠-٥٠) عامل بالمشروعات المتوسطة.**

أما مؤسسة التمويل الدولية فتحدد المؤسسات التي تستثمر حد أقصى من الاستثمار مقداره (٢,٥) مليون دولار بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة.

ويبين جدول(٢) المعايير المستخدمة في تعريف الصناعات الصغيرة عبر العالم.

جدول(٢): المعايير المستخدمة في تعريف الصناعات الصغيرة عبر العالم

الدولة	العمالة	رأس المال
ماليزيا	أقل من ٢٥	٥٠٠ الف روبية
مصر	٣٥	١٠٠ الف جنيه
ألمانيا	٤٩	-
سنغافورة	أقل من ٥٠	٢٥٠ الف دولار
الإكوادور	-	٢٠٠ الف دولار
اليابان	١٠٠	٢٨ الف دولار

(٣)حسان خضر، تنمية المشاريع الصغيرة، **مجلة "جسر التنمية"**، المعهد العربي للتخطيط، **المجلد١٠**، سبتمبر ٢٠٠٢، الكويت، ص ٣.
(٤)حسان خضر، **المرجع السابق**، ص ٤.

امريكا	٢٥٠	أقل من ٩ مليون دولار
بريطانيا	٢٠٠	أقل من مليون دولار
الهند	١٠٠	أقل من ٥٠٠ الف دولار

المصدر: تم الاستناد إلى: يوسف طه وآخرون، **الصناعات الصغيرة في السودان**، الخرطوم، ١٩٨٧، ص ٢٢.

- السيد فتحي، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية**، (القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٥)، ص ٤٥.

١-٢- معايير تصنيف المشروعات الصغيرة:

يمكن تقسيم المعايير التي يتم على أساسها تصنيف المشروعات الصغيرة إلى نوعين هما المعايير الكمية والمعايير النوعية، ويمكن تلخيصها على النحو التالي[٥]:

أولاً: المعايير الكمية:

وتتمثل في حجم رأس المال المستثمر في المصنع والماكينات، وعدد العاملين، وحجم الإنتاج أو معدل دورات الأعمال والتكنولوجيا المستخدمة وقيمة المبيعات، إلا أن معيار عدد العاملين في المنظمة هو الأكثر إنتشاراً وذلك لسهولته في التعامل، وثباته لفترة من الزمن. وكذلك معيار رأس المال المستثمر. ويلاحظ أن هناك تفاوت في تعريف المشروعات الصغيرة من دولة لأخرى، وذلك نابع من التقدم الاقتصادي للدولة، ومستوى معيشة أفرادها، ومدى التقدم في الاستخدام التكنولوجي الصناعي في تلك الدول. ويلاحظ الفرق بين الدول المختلفة كما بجدول (٣):

جدول (٣): معايير أخري لتصنيف المشروعات الصغيرة

الدولة /	المعيار	متناهية الصغر	صغيرة	متوسطة
مصر (تعريفات متعددة منها)	عدد العمال	١-٤ عامل	٥-٤٩ عامل	٥٠-٩٩ عامل
	أصول ثابتة	أصغر من ٢٥ ألف جنيه	من ٢٥ إلى أصغر من ١٠٠ ألف جنيه	من ١٠٠ ألف جنيه إلى ٢ مليون جنيه
الوكالة الدولية للتنمية	عدد العمال	١-٥ عامل	٦-١٥ عامل	
	أصول ثابتة		أصغر من ٢٥ ألف جنيه	

(٥)صالح يوسف دردير ، **دور اتحاد عام غرف التجارة والصناعة في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، ورقة بحثيه مقدمة لندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، طرابلس – ليبيا- (٢٧-٢٥) يوليو ٢٠٠٥، ص٢.

الإتحاد الأوروبي	عدد العمال	حتى ١٠ عمال	حتى ٥٠ عامل	حتى ٢٥٠ عامل
إنجلترا	عدد العمال		أصغر من ١٥ عامل	
	رأس المال		أصغر من نصف مليون جنيه إسترليني	
المكسيك	عدد العمال	أصغر من ١٥ عامل	١٦-١٠٠ عامل	١٠١-٢٥٠ عامل
غانا	عدد العمال		أصغر من ٩ عامل	١٠ – ٣٠ عامل
ماليزيا	عدد العمال	من ٥-٥٠ عامل	أصغر من ٧٥ عامل	
تايوان	عدد العمال	أصغر من ٥٠ عامل		
اليابان	عدد العمال	أصغر من ٣٠٠ عامل		

المصدر : منظمة العمل العربية.

ثانياً: المعايير النوعية:

إلى جانب المعايير الكمية هناك معايير وصفية (نوعية) تركز على الخصائص النوعية للمشروع الصغير من حيث درجة تأثيره في السوق، وأيضاً شكل إدارته وملكيته. وتعرف لجنة التنمية الاقتصادية بالأمم المتحدة المشروع الصغير بأنه المشروع الذي يتضمن اثنين على الأقل من الخصائص التالية:

- عدم انفصال الملكية عن الإدارة، فعادةً ما يكون المدير مالك المشروع.
- تتمثل الملكية ورأس المال في فرد أو مجموعة صغيرة من الأفراد.
- حال نشاط المشروع عملياً في الغالب، حيث يعيش العاملون والملاك في مجتمع واحد، ولا يشترط أن تكون الأسواق محلية.
- حجم المشروع يكون صغيراً بالمقارنة بالمشروعات الكبيرة التي تعمل في نفس المجال.
- ومن خلال هذه المعايير الوصفية يمكن القول أن: المشروع الصغير: منشأة شخصية مستقلة في الملكية والإدارة، تعمل في ظل سوق المنافسة الكاملة في بيئة محلية وبعناصر إنتاج محصلة استخدامها محدودة مقارنة بمثيلاتها.

٢- أهمية ومزايا المشاريع الصغيرة:

٢-١- أهمية المشاريع الصغيرة:

إن بداية الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة كان بعد انهيار الأوضاع المالية في منتصف الثمانينيات في معظم بلدان العالم، وخاصة في عدم قدرته على الاستمرار في إنشاء المؤسسات الكبيرة وحتى الحفاظ على الموجودة منها. فالتغيرات التي شهدها العالم والتي نجم عنها تحرير التجارة والعولمة فضلا عن التقدم في الإصلاح الاقتصادي في الكثير من الدول العربية زادت من أهمية القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، لذا فإن المؤسسات الصغيرة تستطيع أن تساهم في الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي، وتساهم في توفير مناصب عمل جديدة، وإعادة إدماج العمل المسرحين من القطاع العام. وقد ثبتت أهمية هذه المؤسسات اقتصاديا واجتماعيا من خلال قدرتها على توزيع النشاط الاقتصادي خاصة في الخدمات والصناعات التحويلية، واتضحت نتائجها في الدول المتقدمة[٦].

وترجع أهمية مساهمة المشاريع الصغيرة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأسباب التالية[٧]:

- تعتمد المشاريع الصغيرة على العمالة المكثفة، وتميل إلى توزيع الدخل بصورة أكثر عدالة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، فهي تلعب دورا مهما في خلق فرص الاستخدام بما يخفف من حدة الفقر إذ أنها كثيرا ما توفر فرص عمل مقابل أجور معقولة للعمال من الأسر الفقيرة والنساء اللاتي يفتقرن إلى المصادر البديلة للدخل.
- تسهم المشاريع الصغيرة في رفع كفاءة تخصيص الموارد في الدول النامية، فهي تميل إلى تبني الأساليب الإنتاجية كثيفة العمالة بما يعكس وضع تلك الدول من حيث وفرة قوة العمل وندرة رأس المال. وكلما توسع نشاط تلك المشاريع في الأسواق غير الرسمية أصبحت أسعار عوامل الإنتاج والمنتجات التي تتعامل بها تعكس بصورة أفضل تكاليف الفرص البديلة مقارنة بالأسعار التي تتعامل بها المشاريع الكبيرة.
- تدعم المشاريع الصغيرة بناء القدرات الإنتاجية الشاملة، فهي تساعد على استيعاب الموارد الإنتاجية على مستويات الاقتصاد كافة، وتسهم في إرساء أنظمة اقتصادية تتسم بالديناميكية والمرونة تترابط فيها الشركات الصغيرة والمتوسطة، وهي تنتشر في حيز جغرافي أوسع من المشاريع الكبيرة، وتدعم تطور ونمو روح المبادرة ومهاراتها وتساعد على تقليص الفجوات التنموية بين الحواضر والأرياف.
- كما أن سرعة التطور التكنولوجي أدت إلى زيادة معدل تغير التقنية الإنتاجية المستخدمة في العديد من الصناعات، وبانتشار طريقة الإنتاج على دفعات أصبح من الأهمية إقامة مصانع

---

(٦) الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **موجز التقرير العربى الأول لمنظمة العمل العربية**، ٢٠٠٩، ص٦٣ .

(٧)بوهنة علي، بلحاج فراجي، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تدعيم قدراتها التنافسية"، **الملتقى الوطني حول "إدارة الجودة الشاملة وتنمية أداء المؤسسة"**، جامعة سعيدة، (١٣و ١٤ ديسمبر ٢٠١٠).

أصغر حجما وأقل تكلفة استثمارية على أن يركز كل مصنع في إنتاج عدد قليل من السلع الدقيقة أو التي تتطلبها صناعات معينة لمواجهة طلبيات صغيرة من سلع أو خدمات معينة.

٢-٢- مزيا المشاريع الصغيرة ومساهمتها في التشغيل:

علاوة على دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تمثل جزءا كبيرا من

قطاع الإنتاج في مختلف الدول سواء المتقدمة أو النامية، وتولي دولا عديدة اهتماما خاصا بها، فعلى سبيل المثال تعد الصناعات الصغيرة مفتاح التنمية في جمهورية الهند وقد أولتها دعما متميزا حتى أطلق عليها بالابن المدلّل للحكومة، وتقدم المشاريع الصغيرة العديد من المميزات التي يمكن تلخيصها في الآتي[٨]:

- سهولة تأسيسها نظرا لعدم حاجتها إلى رأس مال كبير أو تكنولوجيا متطورة، إضافة إلى قدرتها على الإنتاج والعمل في مجالات التنمية الصناعية والاقتصادية المختلفة.
- توفير فرص عمل وبكلفة استثمارية منخفضة وذلك لطبيعة الفن الإنتاجي المستخدم حيث أسلوب الإنتاج كثيف العمل خفيف رأس المال، فضلا عن تواضع مؤهلات العمالة المطلوبة مما يعزز دورها في امتصاص البطالة التي في الأغلب تتصف بتدني مستواها التعليمي والمهني وخاصة في البلدان النامية.
- نشر القيم الصناعية الايجابية في المجتمع من خلال تنمية وتطوير المهارات لبعض الحرف والمهارات.
- استغلال مدخرات المواطنين في الميادين الاستثمارية المختلفة، بدلا من تبذيرها في الاستهلاك.
- تغطية الطلب المحلي على المنتجات التي يصعب إقامة صناعات كبيرة لإنتاجها لضيق نطاق السوق المحلية نتيجة لانخفاض دخل الفرد أو لمحدودية حجم التراكم الرأسمالي وخاصة في الدول النامية.
- تعد هذه المشاريع صناعات مغذية لغيرها من الصناعات ولها دورها في توسيع قاعدة الإنتاج المحلي، حيث تساهم في تلبية بعض من احتياجات الصناعات الكبيرة سواء بالمواد الأولية أو الاحتياطية، بالإضافة إلى قدرة هذه المشاريع على الاستفادة من مخلفات الصناعات الكبيرة.
- لا يحتاج العاملون إلى مستويات عالية من التدريب للعمل في هذه المشاريع لبساطة التكنولوجيا المستخدمة.
- توفر منتجات هذه المشاريع جزءا هاما من احتياجات السوق المحلي، مما يقلل من الاستيراد.
- توفير العملة الصعبة من خلال تعويض الاستيراد والمساهمة في التصدير أحياناً كثيرة.

(٨)فاطمة أحمد حسن عاشور، "جدوى تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المصارف التجارية"، **صحيفة الوسط البحرينية، العدد ٢٤٣٩**، (١١ مايو ٢٠٠٩)، عن موقع:
http://www.alwasatnews.com/2439/news/read/172213/1.html

- تستطيع مواجهة تغييرات السوق بسرعة بعيدا عن الروتين، حيث تتمتع بقدر من التكييف وفقا لظروف السوق سواء من حيث كمية الإنتاج أو نوعيته، مما يعني القدرة على مواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات الاقتصادية وفترات الركود.

٣- أهم التحديات والصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة:

تتمثل أهم الصعوبات في الأتي[٩]:

٣-١- صعوبات تسويقية وإدارية: مثل انخفاض الإمكانيات المالية، عدم وجود منافذ تسويقية منتظمة لتعريف المستهلك المحلي والخارجي بمنتجات وخدمات هذه المشاريع، تفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية المماثلة، عدم توفر الحوافز الكافية للمنتجات المحلية، عدم إتباع الأساليب الحديثة في الإدارة ونقص المعلومات والإحصاءات المتاحة لدى هذه المشاريع خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات المنافسة وشروط ومواصفات السلع المنتجة وأنظمة ولوائح العمل والتأمينات الاجتماعية وغير ذلك من البيانات والإحصاءات اللازمة لتسيير أعمالها على الوجه المستهدف.

٣-٢- صعوبات فنية: عادة ما تعتمد هذه المشاريع كما سبق القول على قدرات وخبرات أصحابها في العمل بصفة رئيسية، كما أنها تلجأ عادة إلى استخدام أجهزة ومعدات قد تكون بدائية أو أقل تطورا عن تلك المستخدمة في المؤسسات الكبيرة، أو لا تتبع أساليب الصيانة أو الأساليب الإنتاجية المتطورة التي تساعدها على تحسين جودة منتجاتها بما يتماشى مع المواصفات العالمية في الأسواق الدولية. كما أن اختيار المواد الخام ومستلزمات الإنتاج اللازمة لأعمال هذه المؤسسات قد لا يخضع لمعايير فنية وهندسية مدروسة.

٣-٣- صعوبات تمويلية: حدود الإمكانيات المالية، نظرا لاعتمادها على التمويل الذاتي في غالب الأحيان، وتردد بعض المصارف التجارية في منح هذه المؤسسات قروضا ائتمانية متوسطة أو طويلة الأجل ما لم تقدم تلك المؤسسات ضمانات، لانخفاض مدة الائتمان أو لعدم كفايته وغيرها من العوائق.

وتأتي الضمانات في مقدمة الأولويات الائتمانية لمؤسسات التمويل في الدول العربية عند منحها التمويل للمشروعات الصغيرة، وقد أثبتت دراسة ميدانية في مصر أن الصندوق الاجتماعي للتنمية والبنوك يعتمدان في تحديد القدرة الائتمانية للمشروع على مجموعة من العناصر الائتمانية تأتي في مقدمتها الضمانات بنسبة ٩٢%، فالمقدرة على السداد بنسبة ٤%، فطبيعة المشروع بنسبة ٢%، فالمركز المالي بنسبة ١,٥% فالشخصية أو السمعة بنسبة ٠,٥%[١٠].

ويمكن إرجاع إشكالية التمويل في الدول العربية إلى: ضعف نطاق التمويل المتاح، ضعف الاهتمام بدراسات الجدوى، التركيز على الضمانات، طول مدة الإجراءات، افتقار مؤسسات

(٩)جمال الدين سلامة، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بالجزائر"، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة المدية، **العدد ٤١**، (ربيع ٢٠٠٩)، ص ص٦-٨.
(١٠)فاطمة أحمد حسن عاشور، **مرجع سابق**.

التمويل إلى الخبرات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة، سياسة سعر الفائدة، ضعف نظام الرقابة والمتابعة، افتقار المؤسسات الصغيرة
إلى الخبرات اللازمة لنشاطهم[١١].

ولذا ينصح عادة في هذه الحالات استحداث قسم تمويل المشاريع الصغيرة في المصارف التجارية يهدف إلى توسيع دائرة المستفيدين من برامج الدعم والتمويل التي يقدمها المصرف لخدمة المجتمع وتلبية احتياجات العملاء، والتوجه نحو شريحة أكبر من الشباب والشابات الجادين في تطوير ذاتهم والذين لديهم طموح في إقامة مشاريع صغيرة ويفتقرون في ذات الوقت إلى مصادر الدعم اللازمة للبدء فيها، ومساندتهم إداريا في إقامة هذه المشاريع. ومن أهم وظائفه، **ما يلي**[١٢]:

- مساعدة الشباب المستثمرين وأصحاب المشاريع في تأسيس أعمالهم الخاصة، وتنمية وصقل المهارات الموجودة في المشارك والتي تؤهله لأن يكون صاحب عمل ناجح.
- توجيه المستثمرين الناشئين نحو أفضل الفرص الاستثمارية المتاحة لهم وتقييم حاجة السوق لذلك النشاط، وتعليمهم السيطرة بشكل أكبر على مواردهم المالية.
- زيادة حجم التمويل وتنويع آلياته وذلك بالتنسيق لتقديم التمويل المناسب والقروض المتوسطة وطويلة الأجل لقيام المشاريع، وتقديم فترات سماح إعادة السداد طويلة نسبيا.
- إتاحة فرصة أكبر لنمو قاعدة جديدة من صغار رجال وسيدات الأعمال وتوسيع مساحة تواجدهم في أنشطة الاقتصاد الوطني.
- تشجيع قيام مشاريع صغيرة إنتاجية وخدمية، تكون دعامة ومغذية لما هو قائم من مشاريع كبيرة.
- توفير فرص عمل متجددة للشباب والشابات.
- توعية المستثمرين الناشئين بالتطورات المؤثرة في مجالات أعمالهم وتقديم الاستشارات الخاصة بذلك.

ومما لا شك فيه أن توفير التمويل اللازم لتلك المشاريع من شأنه العمل على توفير عملات أجنبية والمساهمة في توسيع قاعدة المتعاملين مع المصارف وإحداث تغيير نوعي في القرار الائتماني للمصارف. ويمكن أن تكون مبادرة القمة الاقتصادية والاجتماعية العربية، التي انعقدت في الكويت خلال الفترة 19 جانفي 2009، بإنشاء حساب خاص من أجل توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل ودعم مشاريع القطاع الخاص الصغيرة في الدول العربية باب جديد لإزالة هذا العائق. وتقرر إسناد مهام إدارة هذا الحساب إلى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي

(١١)أشرف محمد دوابة، "إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، **مجلة البحوث الإدارية**، مركز الاستشارات، **العدد الرابع**، والبحوث والتطوير، القاهرة، (أكتوبر ٢٠٠٦)، ص.١٩.
(١٢) أشرف محمد دوابة، **المرجع السابق**، ص ص ١٩-٢٤.

والاجتماعي. وقد اصدر مجلس محافظي الصندوق العربي قراراً بالموافقة على إنشاء الحساب الخاص وإدارته من قبل الصندوق العربي، واتخاذ الترتيبات اللازمة لإطلاقه[١٣].

وبالإضافة إلى الصعوبات السابقة، التي تبرز تصنيف وظيفي، يمكن النظر أيضا في جملة من العوامل المحيطة والملازمة لهذه المشروعات والتي تساهم فرادى أو مجتمعة في إفشالها[١٤]:

٣-٤- ضعف قدرة ورغبة الشباب العاطلين عن العمل على المبادرة وإنشاء المشروعات:

إذ يفتقر معظم الشباب العاطلين عن العمل إلى العديد من المهارات الضرورية لنجاح مشروعات الأعمال من أهمها الفطنة في الأعمال والحس الاستثماري وروح المبادرة الفردية والمهارات الأساسية والحياتية الموجهة نحو الأسواق. وفي هذا الصدد يشير تقرير التنافسية العربية الأخير (٢٠٠٩) إلى أنه لا تزال هناك فجوة كبيرة بين الدول العربية ودول المقارنة. فيما يخص مؤشر رأس المال البشري. فقد ارتفعت هذه الفجوة من ٣٧٪ إلى ٤٠٪. إن هذا الأداء يصعب تقبله في ظل تأكيد كل الأدلة على محورية رأس المال البشري في التنافسية والتنمية، والذي بدونه لا يمكن بناء نظام اقتصادي قادر على تحقيق التنمية المنشودة[١٥].

٣-٥- بيئة أعمال غير مناسبة: لا توفر بيئة الأعمال العربية الدعم اللازم للقطاع الخاص، وأشارت العديد من التقارير إلى وقت الشركات الضائع بسبب البيروقراطية وطول الإجراءات الحكومية وتكاليف التأسيس المرتفعة، والأعباء والتكاليف الناجمة عن الحصول على الرخص وتخليص الجمارك، ونظام الضرائب المعقد، والقطاع المصرفي غير المتطور، والنفاذ غير الملائم للتمويل، وضعف البنية التحتية الداعمة للشركات.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم الدول العربية لم تسجل أداءاً جيداً في مؤشر "سهولة ممارسة أنشطة الأعمال " في عام ٢٠٠٦، وتراوح ترتيب الدول العربية التي توفرت عنها بيانات ما بين ٥٢ إلى ١٦٥ من أصل ١٧٥ دولة، عدا السعودية والكويت وكان ترتيبهما ٣٥ و ٤٠ على التوالي. على عكس البيئة الداعمة لقطاع الأعمال في دبي وسهولة ممارسة أنشطة الأعمال فيها، حيث سجلت دبي الترتيب الخامس في العالم، وذلك بعد هونج كونج وسنغافورة وايسلاند والولايات المتحدة . في حين تعاني أغلب الدول العربية من تفشي ظاهرة البيروقراطية بشكل متعادل، حيث بلغت فجوة الدول العربية ٥٧٪ مقارنة بمجموعة دول المقارنة. واستطاعت الإمارات تحسير هذه الهوة كلياً حيث حققت مستوى متساوي مع دول المقارنة[١٦].

٣-٦- التكلفة المرتفعة لبرامج التدريب الخاصة برفع روح المبادرة الفردية: من أهم مقومات نجاح برامج التدريب الداعمة لروح المبادرة أن يتم تصميمها خصيصاً لتتناسب مع الاحتياجات التدريبية للفئة المستهدفة - أي حسب نوع المتدربين، وخلفياتهم الاجتماعية

---

(١٣)فاطمة أحمد حسن عاشور، **مرجع سابق**.

(١٤)**الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي**، ٢٠٠٩، عن موقع:
www.arabfund.org/Data/site1/pdf/Arabic/SpecialAccount.pdf

(١٥)**التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، صندوق النقد العربي، ٢٠٠٧، ص ص ٢٠٧-٢٠٩.

(١٦)**تقرير التنافسية العربية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٩، ص٤٨.

والثقافية وطبيعة وبيئة أعمالهم . على سبيل المثال، تختلف طبيعة البرامج (محتويات وأساليب التدريب) الهادفة لرفع روح المبادرة الفردية للشباب المتسربين من المدارس عن تلك المطلوبة للشباب المتعلّم أو للمرأة الفقيرة المعيلةً. ومن الجدير ذكره أنه نظراً لارتفاع تكلفة البرامج الخاصة ومحدودية الموارد المخصصة لهذا النوع من التدريب يغلب استخدام برامج تدريب عامة والتي لا تركز على الاحتياجات الفردية للفئات المختلفة مما يؤدي إلى انخفاض فعاليتها.

٣-٧- **عدم استمرارية البرامج في توفير الدعم الفني المكثف المطلوب:** تحرص معظم البرامج على أن يحصل أصحاب المشاريع الشباب على المساعدات المالية والتدريبية في بداية العمل . بيد أن القليل منها يتواصل مع المتدربين لاستمرارية حصولهم على الاستشارات والمعلومات اللازمة من أجل دوام مشاريعهم و توسيع رقعة أعمالهم. وبما أن هذه المشاريع لم تنشأ نتيجة تطور اقتصادي طبيعي في الدولة المعنية، وإنما أسست للاستفادة من الحوافز التي يوفرها النظام الاقتصادي من أجل زيادة التشغيل، يزيد احتمال فشلها عندما لا يستمر توفير الدعم أو يتوقف قبل أوانه.

٣-٨- **البرامج المُنحازة عن غير قصد:** يعاني العديد من برامج حفز التشغيل من ضعف التخطيط الذي يقلل من فرص وصولها بكفاءة إلى الفئات المستهدفة. وعلى سبيل المثال، تسعى برامج دعم المشروعات الصغيرة للوصول إلى الشباب المتعلمين والقادرين من الطبقة الفقيرة، فضلاً عن الشباب الذين يملكون خبرة في العمل الحر أو رأسمالاً ولو بسيطاً للبدء بالأعمال. ولكن غالباً ما يستفيد من هذه البرامج الفئات الأعلى تعليما والأكبر عمرا، في الوقت الذي يواجه فيه الشباب الأكثر ضعفاً مشاكل حقيقية في الوصول إلى هذه البرامج. كما أن معظم برامج حفز التشغيل تتركز في المدن وتهمل المناطق الريفية الفقيرة. وتنحاز برامج التشغيل بأشكال أخرى، فعلى سبيل المثال، أشار المسح الميداني الخاص بتقييم كفاءة البرامج الداعمة للمشروعات الصغيرة المولدة لفرص تشغيل، والذي قامت به الشركة الكويتية لتنمية المشاريع الصغيرة إلى أن معظم الفرص التي تولدت من مشاريعها كانت من نصيب الوافدين (٧٠٪ من الفرص للمواطنين) ويعزى ذلك لضعف التخطيط.

ويعاني برنامج تنمية الصحراء في مصر من مشاكل مشابهة، ويقوم البرنامج على أساس مزارع صغيرة كان من شأنها أن تزيد من فرص التشغيل، إلا أنه تبين أن المشروعات الصغيرة مكلفة وتشكل عبئاً على الدولة، ولذا تنازل البرنامج عن غرضه الرئيسي وتحول إلى دعم المشاريع الزراعية الكبيرة لأنها تشكل عبئاً أقل (وذلك لأن القطاع الخاص يتحمل معظم التكاليف)، على الرغم من أنها تولد فرص عمل أقل لكونها كثيفة رأس المال. وتعاني العديد من آليات التشغيل العربية من مشاكل مشابهة، ومثال ذلك برنامج الإعفاءات الضريبية التي يقدّمها مجلس الاستثمار الأردني في سبيل جذب الاستثمارات في قطاع الأعمال. والمعروف أن

نظام الإعفاءات الحالي قد منح حوافز ضريبية مرتفعة للشركات الكبيرة أكثر منها للشركات الصغيرة، على عكس ما كان متوقعاً وخلافا للهدف الرئيسي للبرنامج.

المحور الثالث (الحالة العملية)

دراسة الجدوي الإقتصادية لحضانة براعم النور

سيتم تناول هذا الفصل من خلال النقاط التالية[١٧]:

أولاً: الدراسة التسويقية:

- أهمية إنشاء ورشة "أثاث".
- أهم منتجات "الأثاث".
- مدى توافر الطلب على منتجات المشروع.

ثانياً: الدراسة الفنية:

- **اختيار الموقع المناسب للمشروع.**
- المواد الخام اللازمة لانتاج "الأثاث".
- مراحل التصنيع (العملية الإنتاجية).
- إحتياجات المصنع من الماكينات والمعدات المستخدمة بخطوط الإنتاج.

ثالثاً: الدراسة المالية والاقتصادية للمشروع:

(١) التكاليف الاستثمارية وهيكل ومصادر التمويل.
(٢) تكاليف التشغيل.
(٣) الايرادات.
(٤) التحليل المالي.
(٥) تحليل الحساسية.
(٦) الرأى والتوصيات.

أولاً: الدراسة التسويقية:

تعتبر أولى الخطوات لنجاح أى مشروع هو مدى توافر السوق لاستيعاب المنتجات المتوقعة لهذا المشروع، ويشمل السوق تحديد العدد المتوقع من المستهلكين وكذلك الأماكن التى سيتم توزيع منتجات المشروع فيها.

١- أهمية إنشاء ورشة لانتاج "الأثاث":

تعتبر صناعة الأثاث من أفضل الصناعات في مصر، كما أنها تعتبر مصدراً من مصادر زيادة النقد الأجنبي، لإتفاع حجم صادراتها للخارج إلي ما يقرب من ٤ مليار جنيه في ٢٠١١، كما أنها تساهم في الحد من مشكلة البطالة لأنها من الصناعات كثيفة العمالة.

(١٧) محمد حجازي، **دراسة جدوي المشروعات الاستثمارية**، (معهد العبور العالي للإدارة والحاسبات ونظم المعلومات، ٢٠١٧).

٢- أهم منتجات "الأثاث":

توجد العديد من أشكال "الأثاث" وتختلف تبعا لذوق المستخدم واحتياجاته.

٣- مدى توافر الطلب على منتجات المشروع:

فى ظل معدل النمو السكانى فى مصر والذى بلغ حاليا ١٠٠ مليون نسمة، ويتوقع أن يستمر معدل النمو على ما هو عليه، مما يؤكد توافر الطلب على منتجات المشروع، علاوة على تزايد الأسواق الشعبية والتى تعتبر من أهم المناطق التى يستهدفها المشروع لتصريف منتجاته.

ثانياً: الدراسة الفنية:

١- اختيار الموقع المناسب للمشروع:

اختيار الموقع المناسب للمشروع، بحيث يجب أن يكون متوازنا من الناحية المثالية، ينبغي أن يكون الموقع مناسب للموظفين والعملاء والموردين، يراعى عوامل مثل: المنافسه والتكاليف والعوامل الأخرى، ودون أن يكون مكلفا جدا.

أ- نظره على العمالة:

إن أفضل مكان هو الذى يسهل الإنتقال اليه. هو المكان الذى به مواقف جيدة للسيارات، وصلات النقل والمرافق العامة المحلية أو لمسافات تجعل من يسهل على الموظفين الذين لا يعيشون على مسافة قريبة الوصول إليه بسهوله. كما يميل الموظفون أيضا إلى تفضيل العمل في مكان يتميز بوجود المرافق المحلية الجيد مما يجعله مكان مناسب لوجود مشروعك.

ب- نظرة على العملاء:

معرفة الزبائن هي عامل رئيسي في اختيار الموقع المناسب. إذا كان المشروع يعتمد فقط على العملاء من المنطقة مباشره، ويورد مبيعاته للسوق المناطق الراقية أم لأحياء المناطق متوسطة أو منخفضة الدخل.

واذا كان سيتم الاعتماد فى المشروع على التوزيع للمنتجات، يجب أن يكون المكان في منطقة يرانا فيها عدد كاف من الناس الذين يريدون المنتج أو الخدمة.على سبيل المثال، غالبا ما تقع محلات بيع الكتب والمجلات والصحف حول محطات القطارات أو مواقف أتوبيسات السفر. فيمكن أيضا أن تستفيد من العملاء الذين تجذبهم المتاجر الأخرى حولك أو في مركز تجاري.

ج- نظره على الموردين للمواد الخام:

فتشكل تكاليف نقل المواد الخام نسبة كبيرة من تكاليف المنتج، وخاصة إذا كان المصنع بعيداً عن مصادر المواد الخام، ويفضل القرب من الموردين للحصول على خدمة سريعة. وجود المورد فى مكان قريب يوفر على العاملين فى مجال البيع بالتجزئه تكاليف تخزين كميات كبيره من السلع، يجعل من السهل تسلم البضائع من المورد إذا كانت هناك طرق جيدة ووسائل نقل كافيه

د- نظره على المنافسه:

قد لا تريد أن تكون بالقرب من منافسيك ، على الرغم من أن وجود مجموعات من المنشآت المماثلة لنوع التجارة في بعض الأحيان سببا لجذب المزيد من الزبائن. إن جيرانك وموقعك تؤثر على صورة المنشأه.

هـ- نظره على التكاليف:

الموقع له تأثير كبير على التكاليف. ربما اذا كنا بحاجة الى مكان للمشروع في موقع بارز و راقى ،يمكن تبرير ما تدفعه من تكاليف إضافية قد يضطر أصحاب المشاريع إلى دفعها.

و- عوامل مؤثرة هامــة أخرى:

- **التكاليف:** قد يذهب صاحب المشروع الى حيث يستطيع استئجار المكان أو حيث يمكن أن يعمل بشكل أكثر كفاءة.
- **الأمن:** نوعية الحي تؤثر بشكل كبير على القرار أين تضع عملك.
- **الكم المتاح من الأماكن:** إختيار المكان يتحدد بما هو متاح من أماكن للمشروع في الوقت الذي كانوا يخططون لبدأ المشروع.
- **البنية التحتية:** أحيانا تستند القرارات على الموقع من اختيار المنطقة التي توجد فيها العديد من المهنيين ورجال الأعمال لدعم المشروع.
- **الاعتبارات الشخصية:**قد يتوقف إختيار الموقع على المدى الذى تتحمله للانتقال من البيت للعمل يوميا.

★أهم الاسئلة الواجب طرحها عند اختيار المكان المناسب:

س١: هل المنطقة مخصصة لنوع العمل الذي تريد إنشائه؟.

س٢: هل أنت قادرا على إقامة علاقة عمل جيدة مع مالك العقار إذا كان بالإيجار؟

س٣: هل الحي آمن؟.

س٤: هل المنشأة نفسها في حالة جيدة أم سيكون من الضروري إصلاح المكان؟

س٥: هل المنشأة قابله للتعديل إذا تحتم ذلك؟ إذا كنت بحاجة إلى توسيع، هل يمكن ذلك؟.

س٦: هل سيكون هناك مكان يكفي لوقوف سيارات العملاء؟ وسائل النقل العام في مكان قريب؟.

س٧: هل هناك أي منظمات الأعمال المحلية التي من شأنها أن تساعد في التسويق؟.

٣- الالتزامات الصحية والبيئية:

الشروط العامة:

- توفير مصادر التهوية الطبيعية اللازمة.
- توفير وسائل الامان مثل وسائل إطفاء الحرائق.

الشروط الخاصة:

- ضمان سلامة وصحة العاملين.

- النظافة العامة للمكان وخلوه من الحشرات.
- التخلص من المخلفات بالبيع أو استخدامها فى تصنيع منتجات أخرى.

٤- إحتياجات المصنع من الماكينات والمعدات المستخدمة بخطوط الإنتاج:

ويراعي أن تناسب الالات والتجهيزات المستخدمة مع المشروع المستهدف والمستوي التقني المطلوب، وأن تحقق إعتبارات السلامة والحد من التلوث والحصول علي منتج وآمن مقارنة بالطرق التقليدية التي تفتقر إلي ذلك العنصر الهام.

أ- المواد الخام:

- ✓ الكتب.
- ✓ أدوات مكتبية.
- ✓ أجهزة كمبيوتر.
- ✓ الدكك.
- ✓ همكاتب.
- ✓ أجهزة كهربائية.
- ✓ أدوات كتابة.
- ✓ العاب للأطفال.

ب- مساحة الحضانة:

تحتاج الحضانة الى مساحة نحو ٢٠٠ م٢، ويجب وضع قواعد من الخرسانة والهدف منها هو تثبيت المعدات عليها، كما يجب توفير مصادر للكهرباء والمياة والصرف والتهوية.

ج- العمالة اللازمة:

تحتاج الورشة الواحدة في المتوسط الى نحو (٢ معلمة + ١ إداري + ١ عاملة + سائق).

ثالثاً: الدراسة المالية والاقتصادية لانشاء مشروع (حضانة براعم النور):

تنطوى الدراسة المالية والاقتصادية للمشروع على دراسة الجوانب المالية والاقتصادية للمشروع المقترح للتعرف على جدوى تنفيذه من الناحية المالية و مدى تحقيقه لأرباح اقتصادية خلال سنوات عمره المفترضة. أى اتخاذ القرار بالجدوى الاقتصادية للمشروع من عدمها فى ضوء المؤشرات المالية والاقتصادية.

وتتناول هذه الدراسة العديد من الموضوعات المتمثلة في:

(١) التكاليف الاستثمارية وهيكل ومصادر التمويل.
(٢) تكاليف التشغيل.
(٣) الايرادات.
(٤) التحليل المالي.
(٥) تحليل الحساسية.
(٦) الرأى والتوصيات.

١- التكاليف الاستثمارية ومصادر التمويل:

أ- التكاليف الاستثمارية:

يحتاج المشـــروع لكى يبدأ الانتاج إلى عدة أنواع من التكاليف الاســـتثمارية، ويوضـــح الجدول التالى أنواع هذه التكاليف:

جدول (٤)

إجمالي التكاليف الاستثمارية للمشروع

بيـــــان	القيمة
- أرض (٢٠٠متر)	٨٠٠,٠٠٠
- مبانى وانشاءات	٢٠٠,٠٠٠
- الأجهزة والأثاث	١٠٠٠٠٠
- باص	٤٠٠٠٠٠
-	
-	
-	
الاجمالى	١,٥٠٠,٠٠٠

ب- هيكل ومصادر التمويل:

تقدر التكاليف الاستثمارية للمشروع بمبلغ ١,٥٠٠,٠٠٠ جنيه، وسيتم تمويل كافة احتياجات المشروع تمويل ذاتى بنسبة ١٠٠٪.

٢- تكاليف التشغيل:

قدرت تكاليف التشغيل السنوية للمشروع كما بالجدول التالي:

جدول (٥)

إجمالي تكاليف التشغيل للمشروع في السنة

البيان	القيمة فى	القيمة فى
- عمال (٢ معلمة + ١ إداري + ١ عاملة	١٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠
- سولار وبنزين للباص	٢٠٠٠	٢٤٠٠٠
- مستلزمات تعليمية	١٠٠٠	١٢٠٠٠
- كهرباء + مياه	١٠٠٠	١٢٠٠٠
الاجمالى	١٤٠٠٠	١٦٨٠٠٠

أي أن تكلفة التشغيل السنوية المتوقعة للمشروع تقدر بمبلغ ١٦٨٠٠٠ جنيه.

وهناك تكاليف أخرى يتحملها المشروع، هى:

أ- **الضرائب:**

يتم احتساب تكاليف الضرائب للمشروع بنسبة ٢٠٪ من صافى دخل المشروع الذى يحصل عليه سنوياً، ويتحملها المشروع ابتداء من العام الأول للتشغيل.

(١) الإيرادات المتوقعة للمشروع:

فى ضوء برنامج التشغيل المتوقع للمشروع، حيث سيتم العمل بنسبة ١٠٠٪ لتنفيذ خطط وبرامج التشغيل منذ السنة الأولى للمشروع حتى نهاية العمر المفترض للمشروع.

وفى ضوء الأسعار الحالية فى السوق المصرى، فتقدر الإيرادات المتوقعة للمشروع كالتالي:

إجمالي الإيرادات السنوية

إجمالي الإيرادات السنوية = ٦٠٠٠ جنيه (مصاريف الطفل) X ٦٠ تلميذ = ٣٦٠٠٠٠ جنيه

(-)

تكاليف التشغيل السنوية = ١٦٨٠٠٠ جنيه

صافي الإيراد السنوي ١٩٢٠٠٠ جنيه

أولاً: فترة الاسترداد:

فترة الاسترداد = التكاليف الاستثمارية (١٥٠٠٠٠٠) ÷ صافي الايراد السنوي (١٩٢٠٠٠)

فترة الاسترداد = ٧,٨ سنة.

وبفرض أن العمر الافتراضي للمشروع (١٠) سنوات:

أى أن:

اجمالى الايرادات المتوقعة للمشروع تقدر = ٣,٦ مليون جنيه

(٠,٣٦ مليون في السنة X ١٠ العمر الافتراضي)

اجمالى التكاليف طوال العمر الانتاجي للمشروع = ٣,١٨٠٠٠ مليون جنيه

عبارة عن التكاليف الثابت = ١٥٠٠٠٠٠ جنيه

+ تكاليف التشغيل طوال العشر سنوات = ١٦٨٠٠٠٠ جنيه (١٠ X ١٦٨٠٠٠)

إذن صافي الإيرادات قبل الضرائب = ٤٢٠٠٠٠ جنيه

الضرائب = ٢٠٪

قيمة الضرائب = ٤٢٠٠٠٠ x ٢٠٪ = ٨٤٠٠٠ جنيه

صافي الربح بعد الضرائب = ٤٢٠٠٠٠ جنيه – ٨٤٠٠٠ جنيه = ٣٣٦٠٠٠ جنيه

صافي الربح بع الضرائب السنوي = ٣٣٦٠٠٠ ÷ ١٠ سنوات = ٣٣٦٠٠ جنيه

معدل العائد السنوي = ٣٣٦٠٠ ÷ تكاليف التشغيل السنوية (١٦٨٠٠٠ جنيه)= ٢٠٪

جدول (٦): أهم مؤشرات الربحية المالية المقدرة للمشروع

البيـــان	على افتراض أن عمر المشروع
١- معدل العائد الداخلى IRR	٢٠٪
٣- فترة الاسترداد	٧,٨ سنة

النتائج والتوصيات

١- النتائج:

أولاً: نتائج إختبار الفرضية البحثية القائلة:

توجد جدوي اقتصادية من إنشاء مشروع صغير (حضانة براعم النور):

فقد تبين صحة الفرضية البحثية السابقة، بعد ما تم إجراء دراسة الجدوي علي هذا المشروع والتي نتج عنها، ما يبينه الجدول التالي:

أهم مؤشرات الربحية المالية المقدرة للمشروع

البيـــان	على افتراض أن عمر المشروع
١- معدل العائد الداخلى IRR	٢٠٪
٤- فترة الاسترداد	٧,٨ سنة

وتشير هذه المؤشرات الى أن المشروع يتمتع بجدوى اقتصادية كبيرة، وأنه قادر على تغطية كافة التكاليف وتحقيق أرباح جيدة.

٢- التوصيات:

بعد الانتهاء من دراسة هذا المشروع، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات الأتية:

- ✓ **ضرورة تشجيع صناعة الأثاث وتذليل كافة العقبات أمامها.**
- ✓ **مصر تمتلك العديد من المزايا النسبية والتي تؤهلها للمنافسة العالمية في هذه الصناعات.**
- ✓ **صناعة الأثاث من الصناعات كثيفة العمالة، ومن ثم قادرة علي الحد من مشكلة البطالة.**
- ✓ تفعيل قانون تفضيل المنتجات المصرية في العقود الحكومية .
- ✓ الوقوف الحازم لغزو الأثاث الصيني مما أثر علي صناعة الأثاث، وتشريد كثير من الصناع.
- ✓ ربط صناعة الأثاث بالمقاييس العلمية لكي تتنافس عالميا.
- ✓ تسهيل إقامة المعارض الداخلية في كل المحافظات، والخارجية لننافس بها عالميا، إيجاد أسواق خارجية بديلة للأسواق التي توقفت في ليبيا وسوريا وغيرها من البلاد التي فيها حروب
- ✓ رعاية عمال الأثاث صحيا واجتماعيا، إنشاء نقابة لعمال الأثاث بدمياط.
- ✓ ضرورة تفعيل مراكز التدريب المهني وفتح أسواق للأثاث الدمياطي بمحافظات مصر، وتكون ميسرة لإشراك صغار الصناع بها.
- ✓ **خلق أسواق بديلة للمواد الخام تكون أسعارها معتدلة، وهذه يحتاج مساعدة الدولة بالإضافة إلى أن مشاكل التسويق يتم معالجتها مرحليا.**
- ✓ **وضع مواصفات قياسية تمنع استيراد الأثاث غير المصنوع من الأخشاب؛ لأنه يهدر العملة الصعبة ويدمر السوق المصري.**
- ✓ **زيادة الوعي بأهمية المشاريع الصغيرة وتوضيح دورها في التنمية الاقتصادية.**
- ✓ **إزالة عوائق السياسات التنظيمية والسياسات الحكومية للنظام المصرفي، التي هي من أهم العناصر الأساسية لإنجاح عمليات تمويل المشاريع الصغيرة.**

المراجع

١. أشرف محمد دوابة، "إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، **مجلة البحوث الإدارية**، مركز الاستشارات، **العدد الرابع**، والبحوث والتطوير، القاهرة، (أكتوبر ٢٠٠٦).

٢. بوهنة علي، بلحاج فراجي، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تدعيم قدراتها التنافسية"، **الملتقى الوطني حول "إدارة الجودة الشاملة وتنمية أداء المؤسسة"**، جامعة سعيدة، (١٣و ١٤ ديسمبر ٢٠١٠).

٣. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، صندوق النقد العربى، ٢٠٠٧.

٤. **تقرير التنافسية العربية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٩.

٥. جمال الدين سلامة، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بالجزائر"، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة المدية، **العدد** ٤١، (ربيع ٢٠٠٩).

٦. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائي، سنوات مختلفة.

٧. حسان خضر، تنمية المشاريع الصغيرة، **مجلة "جسر التنمية"**، المعهد العربي للتخطيط، **المجلد** ١٠، سبتمبر ٢٠٠٢، الكويت.

٨. صالح يوسف دردير ، **دور اتحاد عام غرف التجارة والصناعة في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، ورقة بحثيه مقدمة لندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، طرابلس – ليبيا- (٢٧-٢٥) يوليو ٢٠٠٥.

٩. **الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي**، ٢٠٠٩، عن موقع:
http://www.alwasatnews.com/2439/news/read/172213/1.html

١٠. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **موجز التقرير العربى الأول لمنظمة العمل العربية**، ٢٠٠٩.

١١. فاطمة أحمد حسن عاشور، "جدوى تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المصارف التجارية"، **صحيفة وسط البحرينية**، **العدد** ٢٤٣٩، (١١ مايو ٢٠٠٩)، عن موقع:
www.arabfund.org/Data/site1/pdf/Arabic/SpecialAccount.pdf

١٢. قدي عبد المجيد، **المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري**، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية الاقتصاد، جامعة الأغواط، ابريل ٢٠٠٢.

١٣. محمد حجازي، **دراسة جدوي المشروعات الاستثمارية**، (معهد العبور العالي للإدارة والحاسبات ونظم المعلومات، ٢٠١٧).